المبحث الثالث

مجالات جديدة للوقف

كان الوقف بأشكالة المختلفة - كما رأينا - من أبرز الطرق التى قادت النهضة الفكرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، على مدار العصور السابقة.

ويمكن للوقف أن يقوم بالدور نفسه - إذا استعاد مكانته السابقة - على أنه يمكن أن يسهم الوقف في حل المشكلات التى تعانى منها المجتمعات الإسلامية في الوقت الحالى، مثل: مشكلة الأمية، والبطالة، والتخلف العلمى والتقنى، ومشكلات التنمية الاقتصادية. وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل فيما يأتى:

أولاً: الوقف ومشكلة الأمية[١]:

على الرغم من أن الإسلام يدعو إلى العلم والتعليم، إلا أنه - للأسف - يلاحظ ارتفاع نسبة الأمية في العالم الإسلامى، والتى بلغ متوسطها حوالى ٥٠,٦٪ من السكان، بينما ترتفع هذه النسبة لدى بعض الدول الإسلامية إلى ٧٦٪ في الصومال، ٧٣٪ في السودان، ٧١٪ في افغانستان، وكذلك عدم اهتمام الدول الإسلامية بالتعليم العملى، والتركيز على التعليم النظرى[٢].

---

(١) الوقف والتنمية البشرية - د. إسماعيل عبد الرحيم شلبى - ص٦ - ٨ (بتصرف).

(٢) تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٥م - ص٢٨٠.

والعلم في الإسلام ليس مجرد القراءة والكتابة ومعرفة الأحكام الشرعية، بل يشمل كافة العلوم التطبيقية والإنسانية، وكذا معرفة الأساليب الحديثة في الصناعة والزراعة، والعمل على ا لتقدم في الأبحاث في مختلف المجالات، فالتعليم هو خير طريق لإعادة بناء الأمة الإسلامية ورفعتها.

ولا شك أن وقف الأموال لإنشاء المؤسسات العلمية في المراحل المختلفة، يساعد على محو الكثير من الأمية، وغرس العلم والثقافة لدى جموع المواطنين. كما تسهم أموال الوقف في الرفع من شأن العلم والعلماء، وذلك بالمساعدة في متطلبات التعليم من كتب ومساكن للطلاب ذوى الدخول المنخفضة، وكذلك تخصيص جزء من أموال الوقف لمنحها للمتفوقين من الخريجين والأوائل في المراحل التعليمية المختلفة.

ثانياً: مشروعات وقفية معاصرة في مجال العلم والثقافة[1]:

يمكن للوقف الإسهام في مشروعات تخدم الناحية العلمية والثقافية في المجتمعات الإسلامية - نذكر منها الآتى:

١ - إنشاء قنوات تليفزيونية عن طريق أسهم وقفية تطرح على المسلمين القادرين، ويمكن أن يكون بعض الأسهم وقفاً وبعضها استثماراً.

٢ - إنشاء جرائد ومجلات إسلامية باللغات الحية في عواصم العالم، وفى البلاد الإسلامية المحرومة من هذه الجرائد والمجلات مثل الهند وباكستان.

---

(١) دور الوقف فى تنمية المجتمع الإسلامى ثقافياً واجتماعياً - د. عبد الحليم عويس ضمن مجموعة البحوث المقدمة لندوة «إحياء دور الوقف فى الدول الإسلامية» المنعقدة فى بورسعيد من ١١ - ١٣ محرم ١٤١٩هـ - ص٤٠٨ - ٤١٠ (بتصرف).

٣ - إنشاء بعض الجامعات الإسلامية العصرية، ورعاية مئات المعاهد والكليات والمدارس الموجودة في بلاد كالهند وباكستان وأندونيسيا وبعض دول افريقياً الفقيرة التى يوجد بها أقليات مسلمة.

٤ - إنشاء مكتبات عامة إسلامية وعلمية في القرى والمدن، ويمكن للقادرين في كل وطن أن يتبرعوا لذويهم بهذه المكتبات.

٥ - التشجيع على التبرع بمكتبات من الدول الغنية والأفراد الأغنياء في العالم الإسلامى لإخوانهم في البلاد الفقيرة.

٦ - إنشاء دور نشر إسلامية في البلاد المختلفة، ترصد جزءاً من رأسمالها وأرباحها لتيسير وصول الكتاب الإسلامى لطلاب العلم والباحثين - في كل مكان - بأسعار مناسبة.

٧ - استئجار موقع على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) وتخصيصها لنشر تعاليم الدين الإسلامى، وتعريف العالم بالإسلام وأحكامه.

ثالثاً: مشروعات وقفية في مجال البحث العلمى:

مما لا شك فيه أن الدول الإسلامية قد تخلفت كثيراً عن الدول الغربية في مجال البحث العلمى واستخدام التقنية الحديثة في الزراعة والصناعة وغيرها.

ويمكن للوقف أن يسهم في نهوض الدول الإسلامية في هذا المجال عن طريق مشروعات مختلفة - نذكر منها الآتى:

١ - إنشاء مراكز الحاسب الآلى (الكمبيوتر) للتعليم ولرصد البيانات والمعلومات المختلفة وتحليلها وتقديم هذه المعلومات إلى الجهات التى تطلبها بدون مقابل أو بمقابل رمزى.

٢ - إنشاء معامل للبحوث الزراعية والصناعية والطبية، للقيام بعمل الدراسات والبحوث المعملية التى تحتاج إليها بعض الجهات.

٣ - إنشاء أوقاف خاصة برعاية البحث العلمى ومساعدة الباحثين ورصد الجوائز المالية للمتفوقين منهم لتشجيعهم.

٤ - ربط نتائج البحوث العلمية وتطبيقها بمجالات الإنتاج المختلفة، من خلال ترويج هذه البحوث ونتائجها وبيعها لوحدات الإنتاج، مع تخصيص جزء من عائدها للعلماء والباحثين أصحاب هذه البحوث.

٥ - تخصيص بعض أموال الوقف لاستنباط الحلول العلمية المناسبة لبعض المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها المجتمع، وذلك باستخدام التقنية الحديثة مثل: زيادة موارد المياه، ومعالجة ملوحة الأرض، والتخلص المفيد المربح من الملوثات والنفايات الضارة، مثل توليد الطاقة الكهربائية منها، أو تحويلها إلى أسمدة.

٦ - إنشاء المكتبات العلمية وتزويدها بأحدث الكتب والمراجع العلمية التى يحتاج إليها الباحثون في عملهم.

رابعاً: الوقف ومعالجة مشكلة البطالة[١]:

مشكلة البطالة في الوقت الراهن تمثل إحدى القضايا الأساسية التى تواجه معظم دول العالم، فهى تعد من أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية.

والبطالة هى الجزء الغير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ومن ثم

---

(١) الوقف والتنمية البشرية ص٣ - ٦ (بتصرف).

فهى عبارة عن وسائل إنتاج معطلة ومهدرة.

وللبطالة عدة أشكال أهمها: البطالة السافرة أو المزمنة، والبطالة المقنعة، والبطالة الدورية أو الموسمية داخل صناعة أو حرفة معينة، أو فنية تنشأ عن تقدم علمى في وسائل الإنتاج.

ويلاحظ أن القوى البشرية تعتبر الدعامة الرئيسة للنظام الاقتصادى لكل دولة من دول العالم، ولذا تهتم الدول الساعية للنمو بدراسة هذه القوى لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، حيث أنها أحد العوامل الرئيسة للإنتاج في الوطن.

ويلاحظ أن هناك تبايناً في حجم القوى البشرية لدى الدول العربية والإسلامية، فبعضها يعانى من عجز كبير في الأيدى العاملة، رغم توافر مجالات العمل، في حين أن هناك دولاً أخرى تمتلك مساحات صغيرة من الأراضى الزراعية، ولديها عمالة كثيرة وفائضة عن الحاجة، ومن ثم توجد بطالة مقنعة وموسمية في هذا المجال من العمل.

ومما لا شك فيه أنه يمكن أن يقوم الوقف الخيرى بدور كبير في القضاء على مشكلة البطالة، حيث يمكن عن طريق وقف بعض الأموال من إنشاء بعض الصناعات الحرفية لتشغيل الكثير من العاطلين بها. كذلك يمكن عن طريق أموال الوقف إمداد بعض العاطلين بالمال اللازم على سبيل القرض الحسن من أجل الاتجار فيها بمعرفة ذوى الخبرة منهم في هذا المجال. كما يمكن استغلال جزء آخر في إنشاء مؤسسة تعليمية لبعض الحرف الصناعية المختلفة، للرفع من كفاءة وتدريب هؤلاء العاطلين تمهيداً لتشغيلهم في المصانع وشركات الإنتاج المختلفة، أو العمل على مدهم بالمعدات الانتاجية اللازمة لصناعاتهم.

خامساً: إسهام الوقف في المشروعات الاقتصادية:

يمكن استثمار أموال الوقف في المشروعات الاقتصادية العملاقة التى تحقق أرباحاً كبيرة، لاستغلال عائدها في الإنفاق على أبواب الخير المختلفة - نذكر منها:

١ - الاستثمار في مشروعات الإنتاج الزراعى مثل: مزارع الفواكه والحبوب، مزارع الدواجن، ومنتجاتها، مزارع الأبقار ومنتجات الألبان، المزارع السمكية، تعبئة وتجميد اللحوم والفواكه والخضروات وغيرها.

٢ - الاستثمار في استصلاح واستزراع مساحات واسعة من الأراضى الصحراوية والمناطق النائية، ثم استغلالها إما بطريق التأجير، أو المشاركة مع الغير في زراعتها.

٣ - استثمار الأراضى الموقوفة - داخل المدن - في مشروعات الإسكان التى تسهم في حل أزمة السكن، وفى الوقت نفسه تحقق دخلاً كبيراً لصالح الوقف.

٤ - استثمار أموال الوقف في مشروعات الخدمات الحديثة التى تدر عائداً كبيراً مثل: البريد الدولى السريع، الهاتف الجوال (أو المحمول)، الأقمار الصناعية وغيرها.

٥ - صناعة وإنتاج أجهزة الحاسب الآلى (الكمبيوتر) والبرامج المختلفة، لتحل محل البرامج المستوردة من الغرب.

وصفوة القول: أنه إذا أمكننا إعادة الوقف إلى سابق عهده ليقوم بدوره في تنمية المجتمع، فإنه لن يعود بأشكاله القديمة مثل الكتاتيب والزوايا والملاجىء والتكايا، وإنما سيعود بأشكال جديدة تتمشى مع الحياة المعاصرة بكل فنونها وتقنياتها الحديثة.